

مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT



الصراع في الشرق الأوسط يُبطئ النمو العالمي لأدنى مستوى منذ جائحة كوفيد-19

تقرير البنك الدولي 11 حزيران 2026

Global Economic Prospects

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقل، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام - فضلاً عن قضايا أخرى - ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقل، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كاتبها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

<https://www.almanbar.org>

info@almanbar.org



<https://t.me/manbarcenter>



[07816776709](tel:07816776709)

الصراع في الشرق الأوسط يُبطئ النمو العالمي لأدنى مستوى منذ جائحة كوفيد-19

تقرير البنك الدولي 11 حزيران 2026¹

أفاد أحدث تقرير لمجموعة البنك الدولي بشأن "التوقعات الاقتصادية العالمية"، بأن الصراع في الشرق الأوسط يتسبب في إبطاء النمو العالمي ليصل إلى أدنى مستوياته منذ تفشي جائحة كوفيد-19، وذلك جزاء ارتفاع أسعار الطاقة، وتفاقم معدلات التضخم، وزيادة تكاليف الاقتراض. ومن المتوقع أن يتباطأ معدل النمو العالمي إلى 2.5% في عام 2026، انخفاضاً من 2.9% في عام 2025، حيث طال خفض التوقعات ثلثي الاقتصادات العالمية مقارنةً بشهر كانون الثاني/يناير الماضي. ورغم المؤشرات التي تُرَجَّح تحسّن النمو إلى 2.8% في عام 2027، إلا أنه سيظل أدنى بنحو 0.4 نقطة مئوية من المتوسط المُسجل خلال العقد الماضي.

وقد تسبب هذا الضعف الاقتصادي في تعثر جهود الدول النامية للحاق بمستويات دخل الاقتصادات المتقدمة، إذ يشير التقرير إلى أنه بحلول عام 2028، ستكون الاقتصادات النامية، باستثناء الصين والهند، قد أمضت قرابة عقد كامل دون إحراز أي تقدم يُذكر في تضيق فجوة دخل الفرد بينها وبين الدول المتقدمة. وفي هذا الصدد، صرّح رئيس مجموعة البنك الدولي، أجاي بانغا، بأن الدول النامية واجهت سلسلة من التحديات المتلاحقة خلال العقد الماضي، ورغم تباين آثارها من دولة لأخرى، فإن الاختبار الأساسي يبقى واحداً، وهو كيفية حماية الشعوب والحفاظ على الاستقرار اليوم دون التضحية بفرص النمو وخلق الوظائف غداً. وأضاف أن البنك يعمل، استجابةً للصدمة الحالية، على توفير السيولة العاجلة حيثما دعت الحاجة، مع التأكيد على الجاهزية

¹ Middle East Conflict Sends Global Growth to Lowest Rate Since COVID-19. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2026/06/11/global-economic-prospects-june-2026-press-release>

لتقديم تمويل إضافي و ضمانات وحلول عبر القطاع الخاص في حال اشتداد الضغوط، لمساعدة الدول على تجاوز الأزمة ومواصلة الإصلاحات للخروج منها أكثر قوة.

من جهة أخرى، أدى إغلاق مضيق هرمز إلى اضطرابات شديدة في أسواق الطاقة، إذ يتوقع التقرير أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 94 دولاراً للبرميل في عام 2026، أي بزيادة قدرها 36% عن مستويات عام 2025، وذلك بافتراض انحسار ذروة هذه الاضطرابات في شهر تموز/ يوليو. كما يُتوقع أن ترتفع أسعار الأسمدة بشكل ملحوظ هذا العام، مما سينعكس سلباً على أسعار المواد الغذائية، وتدفع هذه الضغوط المجتمعة بالتضخم العالمي نحو الصعود ليقف فوق التوقعات ويصل إلى 4.0% هذا العام، مقارنةً بـ 3.3% في عام 2025. ومع ذلك، تبقى المخاطر النزولية قائمة، فإذا جاءت اضطرابات إمدادات الطاقة أشد عمقاً ورافقتها ضغوط مالية حادة، فقد يهبط النمو العالمي إلى 1.3% فقط في عام 2026، بينما قد يقفز التضخم إلى 4.4%.

على صعيد الاقتصادات النامية، يُتوقع أن ينخفض النمو هذا العام إلى أدنى مستوياته منذ الجائحة مسجلاً 3.6%، بعد أن كان 4.4% في 2025، قبل أن يتعافى نسبياً إلى 4.2% في عام 2027. وتُعد اقتصادات دول الخليج الأكثر تأثراً بالنزاع المباشر، حيث يتوقع التقرير انكماش نموها من 3.9% في عام 2025 ليتوقف عند مستوى يقارب الصفر في عام 2026، على أن يُعاود الانتعاش مجدداً ليصل إلى نحو 5% خلال الفترة بين عامي 2027 و2028 مع تعافي حركة التجارة وانطلاق مشاريع إعادة الإعمار.

وتأكيداً على التزامها بدعم الدول النامية، تتيح مجموعة البنك الدولي بشكل فوري تمويلات تصل إلى ما بين 50 و60 مليار دولار عبر أدواتها القائمة، بما يشمل 25 مليار دولار من التمويل المُعتمد مسبقاً، بهدف تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الأكثر احتياجاً، ودعم القدرات المالية العامة، وتوفير رأس المال العامل والسيولة

للشركات والقطاع الزراعي. وتعمل حالياً أكثر من 30 دولة بصفة نشطة مع البنك الدولي لتفعيل خطة الاستجابة السريعة هذه، وفي حال استمر النزاع وتفاقت تداعياته الاقتصادية، فإن البنك مستعد لرفع حجم الدعم ليتراوح بين 80 و100 مليار دولار على مدار 15 شهراً.

في سياق التوقعات الإقليمية، ورغم احتفاظ منطقة جنوب آسيا بأقوى معدل نمو بين المناطق في عام 2026، إلا أنها ستشهد تباطؤاً ملحوظاً من 7% في عام 2025 إلى 6.3% في عام 2026. وفي سياق متصل، يتباطأ النمو في أفريقيا جنوب الصحراء نتيجة ضغوط التضخم المتصاعد وأزمة أسعار الغذاء الناجمة عن نقص إمدادات الأسمدة. واختتم أيهان كوس، نائب كبير الاقتصاديين في مجموعة البنك الدولي ومدير مجموعة التوقعات، بالإشارة إلى أنه ورغم الأثر السلبي الكبير للنزاع على النشاط الاقتصادي العالمي، فإن كل أزمة تنطوي على فرصة يجب استغلالها لتعزيز أطر السياسات الاقتصادية، والاستثمار في البنية التحتية، وتسريع الإصلاحات المحفزة للأعمال، فضلاً عن حشد رأس المال الخاص لتهيئة فرص عمل على نطاق واسع.

وفي الفصول ذات التركيز الخاص، يتناول التقرير التحديات المالية المعقدة التي تواجهها الاقتصادات النامية، حيث يعتمد نحو ثلثي هذه الاقتصادات، وحوالي 90% من البلدان منخفضة الدخل، على تصدير السلع الأساسية. وتميل هذه الدول إلى امتلاك أوضاع مالية أكثر هشاشة مقارنةً بغيرها نظراً لاعتمادها على إيرادات أقل تنوعاً وأكثر عرضة للتقلبات، ورغم مرور خمس سنوات من الارتفاع المتواصل في أسعار السلع الأساسية، إلا أن جزءاً كبيراً من هذه العائدات يُوجّه نحو الإنفاق الجاري بدلاً من ادّخاره لتعزيز المصدات المالية. ولإدارة هذه التقلبات، ينبغي لوضع السياسات الاعتماد على أطر عمل رصينة، مثل القواعد المالية المُصممة بدقة،

وصناديق الثروة السيادية ذات التفويضات الواضحة لتحقيق الاستقرار، إلى جانب تحسين آليات تعبئة الإيرادات المحلية وزيادة التنويع الاقتصادي.

كما يستعرض فصل آخر من التقرير كيف تُعيق مستويات الدين المتزايدة قدرة الدول على الاستجابة للأزمات الطارئة والاستثمار في أولويات التنمية طويلة الأجل، بالتزامن مع تسببها في رفع تكاليف الاقتراض. فمنذ عام 2010، قفز إجمالي الدين الحكومي في الاقتصادات النامية من أقل من 40% من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 70%. ويظهر التحليل علاقة طردية حادة، فكلما تضاعفت مديونية الدولة، ارتفعت تكاليف اقتراضها بشكل فائق السرعة، وهو تأثير يتجلى بوضوح في الدول الأكثر هشاشة. وبالمقابل، فإن خفض مستويات الدين في الدول التي تعاني من ارتفاع نسبة المديونية، من شأنه أن يحقق مكاسب مالية ملموسة تتبلور في توفير حيّز مالي أوسع يتيح التوسع في الإنفاق على البنية التحتية والصحة والتعليم، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص عمل جديدة.
